الثورة
الخميس 9ذو الحجة 1433 هـ - 25 اكتوبر 2012م العدد (17508)

اليمن تستعد لتنفيذ مسار سريع لاستيعاب المساعدات الخارجية

توجهات لبلورة رؤية عملية لتوسيع القدرات المؤسسية ذات الصلة بتنفيذ المشاريع

■ ،،كتب / محمد راجح

تستعد حكومة الوفاق الوطني تنفيذ مسار سريع لاستيعاب المساعدات الخارجية خلال الفترة القادمة واستكمال مرحلة تخصيص التمويلات التي اقرها مؤتمر الرياض للمانحين واجتماع نيويورك قبل انتهاء العام الحالي على ان تبدأ إجراءات تنفيذ المشاريع مطلع العام ٢٠١٣م.

ويرتكز المسار السريع على اليات عمل اكثر كفاءة وسرعة لتنفيذ وتمويل المشروعات الممولة خارجياً.

وطبقاً لمصادر في وزارة التخطيط فقد تم في هذا الاطار تشكيل لجنة وزارية ولجنة فنية مساعدة من الجهات الحكومية ذات العلاقة بهدف متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر المانحين ، بالإضافة الى بلورة رؤية علمية لتوسيع القدرات المؤسسية ذات الصلة بتنفيذ المشاريع وتطوير اليات المراقبة والتقييم والمتابعة.

وتأمل الحكومة ان تتفاعل الجهات المانحة مع الاجراءات الحكومية وان يوازي ذلك وجود المرونة الكافية في اتاحة الموارد للانفاق على المشروعات وفق اليات سريعة وعاجلة.

وتأتي مجمل هذه الاجراءات الحكومية بعد استكمال اعداد وثيقة الاطار المشترك للمسئوليات المتبادلة بين اليمن والمانحين.

وتحتوي الوثيقة على خمس ركائز رئيسية ومحددات كمسئوليات متبادلة بين الحكومة اليمنية ومجتمع المانحين تم الاتفاق على تحقيقها خلال فترة المرحلة الانتقالية ، وذلك في اطار ما تضمنه البرنامج المرحلي للمرحلة الانتقالية ومصفوفة الاولويات للبرنامج.

وتتضمن الركيزة الأولى من ركائز مصفوفة الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة بين الحكومة والمانحين ضرورة الترابط والتوافق بين أولويات الموازنة والبرنامج المرحلي للخطة الانتقالية لتحقيق الاستقرار والتنمية والبرنامج الاستثماري العام للبرنامج.

وستلتزم الحكومة وفقاً لهذه الركيزة بمواءمة البرنامج المرحلي لتحقيق الاستقرار والتنمية والبرنامج الاستثماري العام (٢٠١٢-٢٠١٤) مع الموازنة العامة لضمان تحقيق انجاز الأولويات الرئيسية على المدى القصير وتسريع تنفيذ الأولويات الرئيسية على المدى المتوسط الى جانب مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية و الحوار مع صندوق النقد الدولي بعد استكمال تنفيذ البرنامج الموقع مع الصندوق في اطار برنامج التسهيل الائتماني القائم فيما سيلتزم المانحون بتخصيص التعهدات المالية المقدمة لليمن خلال مؤتمر الرياض للمانحين والاجتماع الرابع لمجموعة اصدقاء اليمن وفقا لاولويات البرنامج المرحلي والبرنامج الإستثماري خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر وبما يُسهم في التعجيل بتنفيذ أولويات الفترة القصيرة و الأولويات على المدى المتوسط الى جانب إعادة توجيه التعهدات غير الملتزم بها بما في ذلك تلك التعهدات من عام ٢٠٠٦ بقدر الإمكان تجاه الأولويات المنطوية تحت البرنامج المرحلي والبرنامج الإستثماري.

وتتمثل الركائز الأخرى للإطار المشترك العمل على المواءمة بين أولويات الموازنة العامة والبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية وبرنامجه الاستثماري وتوليد فرص عمل وخصوصاً للشباب وتعزيز الحكم الرشيد وفرض سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ، بالإضافه إلى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

وقد تم الاتفاق بين الحكومة والمانحين على اعتماد آلية المتابعة للإطار وهيكلة الحوار من خلال وضع آلية لاستعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك خلال الفترة الانتقالية. وبحيث تمكن عملية الرصد والحوار من اتخاذ القرارات المناسبة والسريعة التي تستوعب وتتجاوب مع اي متغيرات أثناء الفترة الانتقالية وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد لتلبية احتياجات وأولويات الحكومة.

كما تم الاتفاق على إنشاء سكرتارية فنية خلال ثلاثة أشهر ووضع آلية فعالة ومبسطة للتنسيق ورصد سير الإنجاز لهذه الوثيقة من خلال حزمة مؤشرات للقياس في إطار مصفوفة عمل الى جانب تدشين عملية حوار مهيكل لمرحلة ما بعد مؤتمر المانحين للتنسيق والمراقبة للإنجاز برئاسة كل من الحكومة اليمنية ورؤساء مؤتمر المانحين المشاركين وهي البنك الدولي والمملكة العربية السعودية وبمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص .

ويرى خبراء اقتصاد أن على المجتمع الدولي تحمل مسئولياته تجاه اليمن وعدم المماطلة في تقديم الدعم اللازم لإنعاش الوضع الاقتصادي والتنموي وتنفيذ مشاريع تنموية تساهم في التخفيف من الفقر والبطالة وإحداث استقرار اجتماعي واقتصادي ومعيشي ينعكس بشكل ايجابي على استقرار الأوضاع في البلاد بشكل عام.

وتتمثل الغاية العامة للبرنامج بالعمل على استعادة الاستقرار السياسي والأمني والتعافي الاقتصادي وتعزيز الحكم الرشيد وتطوير آفاق التعاون مع شركاء التنمية كما يتضمن خطوات متعددة لتحريك الاقتصاد ورفع نسبة النمو والعمل على تثبيت الاستقرار السياسي والأمني وتهيئة البيئة المواتية للاستثمار.

وتتصدر الاحتياجات الطارئة اهتمامات الخطة التي تستهدف تنفيذ برامج طارئة لتلبية حاجة السوق المحلي من المشتقات النفطية بصورة مستدامة وتوفير الطاقة الكهربائية والمضي في تنفيذ حزمة الإصلاحات الوطنية الشاملة.

واشتمل البرنامج أيضا على العديد من الإجراءات لإصلاح الأوضاع السياسية المالية والنقدية والعمل على تمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية وحشد التمويلات الخارجية الكافية لمشاريع البرنامج الاستثماري العام للبرنامج المرحلي ،وكذا استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة وتحقيق الانسجام والتناغم بين السياسات الاقتصادية الكلية.

لكن وفقاً لخبراء فان الحكومة مطالبة بالعمل على نيل ثقة المانحين والمجتمع الدولي وإظهار جدية ورغبة وإرادة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية ودفع عجلة التنمية إلى الأمام ووضع حد لاستشراء الفساد والمحسوبية والقدرة على إعداد رؤية متكاملة وشاملة بالاحتياجات التنموية لليمن وعرضها على مؤتمر المانحين المقرر عقده الشهر القادم.

ويؤكد البنك الدولي أن استعادة وتسريع النمو الاقتصادي في اليمن أمر أساسي على المدى القصير ويمثل شرطاً لتحقيق التنمية البشرية على المدى الطويل.

ويشير إلى أن اليمن تحتاج للتغلب على سجل النمو البطيء بنسبة ٤٪ الذي ظلت تحرزه خلال العقد الماضي وذلك لتلبية الطلب على العمالة المربحة خاصة في اوساط الشباب وكذا لمعالجة مستويات الفقر العالية.

ويرى البنك الدولي ان خلق فرص عمل وزيادة الدخل المعيشي لليمنيين العاطلين يعتبر امراً اساسيا خلال الفترة الانتقالية والفترة التي تليها ، حيث ينبغي ان تركز الاصلاحات على التدابير التي من شأنها خلق فرص اقتصادية وتعزز القدرة على المنافسة وتسهل الاستثمارات المربحة .

الإدارة الحكومية بين ... المأمول والتطبيق

احمد ماجد الجمال

■ ،، يدرك المتتبع لتاريخ تطور الإدارة الحكومية في اليمن النتائج غير المأمولة والعديدة التي شهدتها في مجال الممارسة والتطبيق: حيث أنّها تعد حالياً وفق رأي خبراء الإدارة ومنظريها من بين أبرز دول العالم النامية التي تعاني من ضعف مستوياتها وأدائها سواء كواقع قائم أو في مجال الإصلاح والتطوير. ومع ذلك ما تزال تواجه المزيد من التحديات الإدارية المتعلقة بقدم الأنظمة، وتعدد التنظيمات،وارتباكها وتشتت الكفاءات المؤهلة، وتعدد أجهزتها،وتداخل اختصاصاتها وتكرار مشهد مهامها وارتفاع توقعات أفراد المجتمع من خدماتها ومخرجاتها لاسيما مع اتساع أنشطة الدولة مما زاد وتيرة هذه التحديات من حيث التنوع والتأثير من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وقصور الإدارة وتأخر الكثير من المشاريع وتعثرها وفساد إداري وضعف الاستفادة من معطيات التقنية الحديثة في أعمال الإدارة بالإضافة إلى تحديات الرقابة على أعمالها وضعف المنظومة الأخلاقية في الثقافة الإدارية وليس السبب فقط قصور المعرفة بالإدارة أو غياب وتغييب المهارات المطلوبة لأداء الأعمال الإدارية

والسؤال هل من الممكن أن تكون البداية للإدارة الحكومية لبنائها التنظيمي بهيئته الحالية وهو في واقع الأمرنتاج التشتت والتخبط لجهود تطوير الإدارة وتحديثها بتنفيذ منظومة التدوير الوظيفي الذي يعد إحدى أهم الإستراتيجيات لتطوير أداء العاملين والوحدة الإدارية على حد سواء، ويعتبر من الطرق الفعالة لتطويرأداء العاملين، سواء المديرون أو الموظفون، وذلك لأن التدوير الوظيفي يتيح للموظف ممارسة عمل آخر غير العمل الذي يمارسه، ويتيح له اكتساب خبرات جديدة بالإضافة إلى خبراته السابقة، كما أنه يمكن الإدارة من ضخ دماء جديدة لتولي مهام إدارية جديدة ويطبق التدوير الوظيفي بأسلوبين هما على النحو التالي:

الأسلوب الأول يتم التدوير الوظيفي بين الموظفين العاملين بالإدارة أو القسم، بحيث يعمل الموظف (أ) عمل الموظف (ب) والموظف (ج) عمل الموظف (أ)وهكذا بين بقية الموظفين. في حين أن الأسلوب الثاني يطبق بتدوير أعمال مديري الإدارات والأقسام بحيث ينقل مدير الإدارة (أ) ليقوم بعمل مدير الإدارة (ب)، وينقل مدير الإدارة (ب) ليعمل مديرا للإدارة (ج) وهكذا للقيادات الوسطى والإشرافية، ويشترط لنجاح سياسة التدوير الوظيفي أن تقوم على معايير مهنية وأخلاقية، وأن تكون الإدارة التي ينقل لها المدير تتشابه إلى حد ما من حيث الصعوبة والمهام مع ما كان يمارسه في السابق، وأن تكون مدة التدوير(٤) سنوات لكل فترة تقل أو تزيد قليل.

في كل الأحوال أن التحدي الذي يواجهنا أن هناك تشرذماً إدارياً واعتماداً كبيراً على التنظيمات البيروقراطية، وهي بطبيعتها أنظمة منغلقة على ذاتها تتصف بالجمود لا تتفاعل مع المتغيرات، بعيدة عن المتطلبات المستجدة في المجتمع،وتحقق مصالح خاصة بالرشوة والتزوير والتدليس والغش.والسبب أنها اللاعب الوحيد في النظام الإداري، فقد منحت سلطة التنفيذ برقابة قانونية ضعيفة و دون رقابة مجتمعية ذات أدوار ومسؤوليات وصلاحيات تمكنها من توجيهها ومتابعتها ومحاسبتها مما أدى إلى إنتاج الفشل الإداري في أكثر من موقع. ومن الخطأ الاعتقاد أن تطبيق منظومة التدوير الوظيفي فقط (القانون,اللائحة التنفيذية) كاف للارتقاء بأداء الجهاز الحكومي فنجاح تطبيق الحكومة التدوير يقتضي بالضرورة التحول من النمط الإداري البيروقراطي المنغلق إلى نظام إداري يتميز بالشفافية والانفتاح والمحاسبة المسئولة، وإلا كان ذلك مجرد تحول من تعقيد ورقي إلى تعقيد مواقع.

وكما لم يعد كاف الحديث عن الإصلاح الإداري بمفهومه الضيق والخلط بينه وبين التطوير الإداري، بحيث يقتصر على تطوير الأنظمة الداخلية للأجهزة الحكومية وتدريب الموظفين،وتفعيل الأجهزة الرقابية والتشريعية الضابطة لسيرة الأعمال والنشاطات الإدارية المختلفة حسب اختصاصاتها بشكل اقوي من ماهو قائم وحق اتخاذ جميع الإجراءات التي تحقق بصفة مباشرة أوغير مباشرة مراقبة الأداء ومعاقبة المسئ وإصلاح وتطوير منظومة الجهاز الإداري الحكومي بما يكفل حسن سير الأداء ورفع كفاءة موظف الدولة وحماية النزاهة والتأكد من الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة بل المطلوب أيضا إصلاح شامل وجوهري للهيكل الإداري الحكومي مبني على احدث الطرق والوسائل ، كما يلزم من جهة أخرى التمييز بين أدوار ومسؤوليات وصلاحيات الأجهزة الحكومية ومهامها واختصاصاتها وادوار مسؤليها على المستوى الكلي والجزئي

,المركزي والمحلي ، وصياغة إستراتجية لإعادة هيكلة الكثير من الوحدات الإدارية والتي لم يعد هناك حاجة ماسة لوجودها بعد ترتيب الوزارات والهيئات والمصالح المتخصصة لتكون بمثابة إطار يتم من خلاله تنسيق الجهود بين جميع المستويات الحكومية، و بذلك من الممكن ترويض البيروقراطيات العامة وتجسير الهوة بين الواقع والمأمول.

باحث بوزارة المالية

ارتفاع الودائع بالعملة الأجنبية إلى ٦٥٦ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

قال البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية والإسلامية شهدت ارتفاعاً خلال شهر يوليو ٢٠١٢م وذلك بمبلغ ٢٥ مليار ريال .

وأوضح البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعملة الأجنبية ارتفعت إلى ٦٣٦ ملياراً و٨٧٨ مليون ريال مقارنة مع ٦٣١ ملياراً و٥٢١ مليون ريال في يونيو ٢٠١٢م.

وكانت الودائع بالعملة الأجنبية قد سجلت أعلى صعود لها خلال العام الجاري في شهر مارس ٢٠١١م حيث بلغت ٦١٤ ملياراً و٥٣٥ مليون ريال .لكنها تظل أدنى مما وصلت إليه في العام الماضي والتي تجاوزت ٧٠٥ مليارات ريال .

مؤسسة المسالخ بعدن تحدد أسعار الأضاحي

■ ،، عدن/سبأ

أكد مدير عام المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم بمحافظة عدن عبدالناصر عثمان أن المؤسسة تقوم حالياً بتوزيع وبيع أضاحي العيد للمواطنين وموظفي القطاع الحكومي بالمحافظة.

وأوضح مدير عام المؤسسة لـ (سبأ) أنه تم تحديد سعر الأضحية الواحدة بـ (٢٠) ألف ريال للرأس الواحد و(٢٣) ألف ريال للبيع بنظام الآجل وتقسيطه من الراتب على الموظفين في المرافق الحكومية بالمحافظة وعلى فترة سداد (٧) أشهر، مشيراً إلى أن لدى المؤسسة (١٠) الاف رأس خلال أيام عيد الأضحى المبارك.

وبيّن أن هذه الخطوة تأتي في إطار الجهود الرامية لتوفير أضاحي العيد للمواطنين بعيداً عن المغالاة بالأسعار، لافتاً إلى أن أضاحي العيد لهذا العام تم استيرادها من الصومال وأثيوبيا.

وأشار إلى أنه وفقاً لتوجيهات وزير الدفاع وقرار محافظ عدن، تم تشكيل لجنة برئاسة وكيل المحافظة أحمد سالم ربيع علي وممثلين عن المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة المسالخ والدفاع والزراعة والشؤون القانونية للإشراف على عملية البيع التي تتم داخل السوق.

تأهيل ١٦ فنياً بتحليل الإحصاء السمكي

■ ،،اختتمت بصنعاء أمس دورة تدريبية خاصة بمبادئ التحليل الإحصائي، نظمتها وزارة الثروة السمكية بدعم مشروع دعم التنوع الاقتصادي "المكون السمكي " التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هدفت الدورة على مدى شهرا إلى رفع كفاءة١٦ متدربا ومتدربة من القطاع السمكي بكيفية إنتاج وقراءة وتحليل وفهم المنهجيات والمفاهيم والوسائل اللازمة لإدارة وتنظيم العمل الإحصائي بالوزارة.

وفي الاختتام أشار وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري إلى الأهمية التي تكتسبها الدورة في تلبية أهداف الأستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي وتعزيز قدرات العاملين في هذا المجال، مشددا على ضرورة الاستفادة من مخرجات الدورة وتطبيقها على الواقع العملي بما من شانه تلبية متطلبات القطاع السمكي.

من جانبها أشارت مدير عام التخطيط والإحصاء بالوزارة ومنسقة الدورة الدكتورة هناء رشيد احمد إلى أن الدورة استهدفت كادر التخطيط والمشروعات لتعريفهم علم الإحصاء والتدريب على برنامج الـ "اس، بي، اس، اس " ورفع قدراتهم في المجال.

بدوره أشار المسئول المالي والإداري لمشروع دعم التنوع الاقتصادي محمد الزراقي إلى أهمية الدورة في رفد الكوادر العاملين في القطاع السمكي بالبيانات والمفاهيم اللازمة لإدارة وتنظيم العمل الإحصائي في الوزارة، مثمنا جهود وزارة الثروة السمكية المبذولة في تقديم التسهيلات لفريق البرنامج.

وفي الاختتام الذي حضره وكيل الوزارة عبدالله باسنبل ووكيل لقطاع الإنتاج والتسويق غازي لحمر ووكيل الوزارة لقطاع التخطيط والإحصاء عباس الزبيدي، تم توزيع شهادات الدورة على المشاركين.

قطاع البناء والتشييد يجتذب تمويلات بـ ٢٣,٧ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

اجتذب قطاع البناء والتشييد تمويلات مصرفية خلال السبعة الأشهر الأولى من العام الجاري "يناير-يوليو٢٠١٢م" نحو ٢٣ مليارا و٧٣٥ مليون ريال وذلك مقابل ٢٩ مليارا و٤١٦ مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م .

وبينت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني إن التمويلات المصرفية لقطاع البناء والتشييد شهدت انخفاضاً بنحو ٥ مليارات و٦٨١ مليون ريال.

وشهدت التمويلات المصرفية الموجهة لقطاع البناء والتشييد ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ، حيث ارتفع من ١٢ مليارا و١٧٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ١٧ مليارا و٧٩٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٦م ، ثم قفزت إلى ٢٩ مليار في عام ٢٠١٠م .

ويعتبر قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات الجاذبة للتمويلات المصرفية نظرا لتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية في هذا القطاع .

ارتفاع القروض البنكية قصيرة الآجل إلى ١٤٧ مليار ريال

■ ،،خاص/ الثورة

أظهرت إحصائية رسمية أن قروض البنوك التجارية قصيرة الأجل ارتفعت في يوليو٢٠١٢م إلى ١٤٦ ملياراً و٤٧٩ مليون ريال وذلك من ١٣٦ ملياراً و٦٣٠ مليون ريال في يونيو ٢٠١٢م.

وبينت أن قطاع الزراعة حصل على ٧مليارات و٥٨٧ مليون ريال مقابل ٦مليارات و٦٢١ مليون ريال ، فيما حصل قطاع الصناعة على ١٦ ملياراً و٦٦١ مليون ريال مقابل ١٦ ملياراً و٥٠٦ مليون ريال .

كما بلغت القروض قصيرة الأجل في قطاع البناء والتشييد ٤ مليارات و١٤ مليون ريال مقابل ٣ مليارات و٧٩٤ مليون ريال ، وفي تمويل الصادرات ١٢,٢ مليار ريال مقابل ١٠,٨ مليار ريال ، وفي تمويل الواردات ٣٨ ملياراً و٦٥٤ مليون ريال مقابل ٣٨ ملياراً و ١٢٤مليون ريال .

وبلغت القروض الموجهة لتمويل التجارة في السلع المصنعة ٢١ ملياراً و٨٨٥ مليون ريال مقابل ١٩ ملياراً و٨٨٤ مليون ريال بالإضافة إلى تمويلات أخرى ب ٤٥ ملياراً و٤٠٤ مليون ريال مقابل ٤٠ ملياراً و٣٤٥ مليون ريال .

بتكلفة تجاوزت ٣ مليارات ريال:

محافظ ريمة يفتتح ويضع حجر الأساس لمشاريع خدمية بمديرية كسمة

■ ،،ريمة / ندى الريمي

قام محافظ ريمة علي سالم الخطمي بافتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية والتنموية بمديرية كسمة بتكلفة اكثر من مليارين ريال .

حيث افتتح المحافظ الخطمي مشروع مدرسة ٢٦ سبتمبر والمكونة من طابقين تضم ١٢فصلا دراسيا مع المرافق والمعامل والملحقات الاخرى، ومشروع طريق يامن كسمة بطول ١٧ كيلو متراً بتكلفة ٣٢ مليون ريال .

كما افتتح محافظ ريمة ١١مشروعا خدميا وتنمويا بتكلفة إجمالية ٣٧٤ مليونا و٥٢٠ ألف ريال توزعت على ٥ مشاريع في مجال التربية والتعليم بتكلفة ١٣١ مليون ريال وواحد مشروع في مجال الصحة العامة والسكان بتكلفة ٢٥مليونا و١٤٢ ألف ريال ومشروعين في مجال المياه بكلفة ١٧مليونا و٣٢٠ إلف ريال، ومشروعين طرق بتكلفة ٦٤مليون ريال ، ومشروع في مجال الإدارة المحلية بتكلفة ٣٧مليون ريال.

ووضع محافظ ريمة حجر الأساس لعدد ٦٢مشروعا خدميا وتنمويا بتكلفة مليار و٩٣٠مليون ريال توزعت على ١٨ مشروعاً في مجال التربية والتعليم بتكلفة تمويلية ٤٦٠ مليونا و٣٢٠ ألف ريال ومشروع في مجال الصحة العامة والسكان بتكلفة ٢٠٠مليون و٤٢٠ ألف ريال ، و٢٤ مشروعا في قطاع الزراعة والري بتكلفة ٤٨٠ مليونا و١٢٠ ألف ريال ، و ١٧ مشروعا في الطرقات بتكلفة ٧٣٠ مليونا و٩٢ ألف ريال، و مشروع في مجال الشباب والرياضة بتكلفة ٣٠ مليون ريال ومشروعين في المالية بتكلفة ٤٠ مليونا و١٣٢ ألف ريال.

إلى ذلك تفقد محافظ ريمة سير العمل في مشروع المركز الصحي بمنطقة المغارم البالغ تكلفته ٥٦ مليون ريال وبلغت نسبة الانجاز بالمشروع ٧٠٪، واطلع على سير العمل بمشروع طريق نفعة، الجرير بطول ٨ كيلو مترات بتكلفة ٢٧ مليون ريال وبلغت نسبة الانجاز ٢٠٪.

على صعيد آخر ناقش اجتماع عقد بمديرية كسمة أمس برئاسة المحافظ على سالم الخطمي، وضم القيادات المحلية والأجهزة الحكومية بالمحافظة والمديرية آلية تعزيز التنمية المحلية بجميع مديريات المحافظة.

واطلع الاجتماع على الخطط والبرامج السنوية للمجالس المحلية بالوحدات الإدارية ومهام تسيير الأعمال اليومية للسلطة المحلية وأجهزتها الحكومية .. مستعرضا المشاريع قيد التنفيذ والمعلن عنها، منها ١٣ مشروعا في مختلف المجالات بتكلفة تمويلية ٥١٢ مليون ريال تمويل وتنفيذ محلي، فضلا عن ٩ مشاريع من الجهات المانحة تمويلا وتنفيذا بتكلفة مليون و ٣١٩ ألف دولار أمريكي.

وتطرق الاجتماع إلى مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية وعددها ٥ مشاريع بتكلفة ٧٨٩ ألف دولار، و٤ مشاريع ينفذها مشروع الأشغال العامة بتكلفة ٥٣٠ ألف دولار، في مجالات التربية والتعليم والصحة والطرق وغيرها من المجالات.

وشدد المحافظ الخطمي على ضرورة انجاز المشاريع المتعثر وفقا للمواصفات المتبعة.

١,٩١٩ مليار ريال قيمة التبادل التجاري بين اليمن ومجموعة دول الاسكوا

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري بين بلادنا ومجموعة دول جنوب غربي آسيا (الاسكوا) خلال العام الماضي ٢٠١١م ٩١٩ مليارا و١٣٣ مليونا و٥٧٠ الف ريال ، مقابل ٩١١ مليارا و٥٨٤ مليونا و٦٣١ الف ريال في ٢٠١٠م ، مسجلا زيادة وصلت إلى نحو ٧ مليارات و٥٤٨ مليونا و٩٣٩ الف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٨ ٪ .. وأشارت بيانات إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها الثورة" أن إجمالي صادرات اليمن إلى مجموعة دول الاسكوا بلغت ١٧١ مليارا و٣٠٧ ملايين و٣٥٤ الف ريال ، مقابل ١٧٧ مليارا و٨٦٥ مليونا و٢٧٢ ألف ريال في ٢٠١٠م ، بانخفاض تجاوز ٦ مليارات و٥٥٧ مليونا و٩١٨ ألف ريال وبنسبة تراجع بلغت ٣,٦ ٪ . فيما زادت الواردات اليمنية من دول الاسكوا من حوالي ٧٣٣ مليارا و٧١٩ مليونا و٣٥٩ ألف ريال في ٢٠١٠م الى ٧٤٧ مليارا و٨٢٦ مليونا و٢١٦ الف ريال في ٢٠١١م ، بزيادة عن ١٤ مليارا و١٠٦ ملايين و٨٥٧ ألف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بنسبة ١,٩ ٪. وبذلك فان الميزان التجاري بين اليمن ومجموعة دول منظمة الاسكوا لا يزال مسجلاً بالسالب لصالح تلك الدول بفارق تجاوز ٥٧٦ مليار و٥١٨ مليونا و٨٦٢ الف ريال العام الماضي ، مقابل ٥٥٥ مليارات و٨٥٤ مليونا و٨٦ ألف الميزان التجاري في العام ٢٠١٠م لمصلحة تلك المجموع الاقتصادية . يشار إلى أن المجموعة الاقتصادية لدول جنوب غربي آسيا الاسكوا تضم ١٣ دولة من ضمنها اليمن وكل من السعودية – عمان – قطر – الكويت – البحرين – الإمارات – مصر – لبنان – سوريا – فلسطين – الأردن والعراق.